ظاهرة الخلاف بين النحاة

عبد القادر بن إبراهيم
المحاضر بكلية أحمد الرفاعي للتربية والدراسات العامة

نيجيريا - ميسو ولاية بوتشي

ABDULKADIR BN IBRAHIM

A.D. RUFAI COLLEGE FOR LEGAL AND ISLAMIC STUDIES, MISAU, BAUCHI STATE

و

أول ابن هارون مأجي

قسم الدراسات العربية بكلية التربية الفيدرالية،

نيجيريا - بنكشن ولاية بلاتو

AUWALU HARUNA MA'AJI

ARABIC DEPARTMENT, FEDERAL COLLEGE OF EDUCATION PANKSHIN, PLATEAU STATE

ملخص البحث:
يتضمن البحث تعريف الخلاف والنحو والقدامى حيث نظر بمرائيه إلى نشأة الخلاف وتطوره بين النحاة القدامى والمحدثين، والخلافات الواقعة بين البصريين والكوفيين في مسائل النحوية، ثم أردف قائلا بذكر لمحات نقدية منقلب المحدثين موجه إلى القدامى النحاة، من مسائل النحوية المعقدة حيث فكوه وسهلوا أسلوبه.
والله تعالى أعلم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على النبي الكريم محمد بن عبد الله أفصح فصحاء العرب أعجزهم بجوامع الكلم بلغة الضاد المنزل به القرآن. وصلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليما.

وبعد.

يشمل هذا البحث المتواضع مفهوم النحو لغة واصطلاحا، والخلاف، والقدامى، والفرق بين الخلاف والاختلاف، وعرف الخلاف لغة واصطلاحا، ولم يزل البحث يناقش أسباب الرائد في حدوث الاختلافات بين النحاة القدامى في أغلب مسائل النحوية، ثم رفرف بجناحيه إلى ذكر بعض الإشارات للنقدات الواقعة من قبل المحدثين موجه إلى القدامى النحاة ثم الخاتمة والهوامش والمراجع.

تعريف النحو لغة واصطلاحا.

النحو: هو في اللغة: القصد والجانب والناحية. وفي الاصطلاح: هو علم يبحث أحوال أواخر الكلم.[i]

تعريف القديم.

القدامى: والقدائم: القديم، همزته زائدة. ويقال قدما كان كذا وكذا، وهو اسم من القدم جعل اسما من اسما الزمان. والقدمي، القدماء، قَالَ الْقُطَّامِيُّ:

"وَقَدْ عَلِمَتْ شُيُوخُهُمُ القُدَامَى، ... إذا قَعَدوا كَأَنَّهُمُ النثار" [ii]

تعريف الخلاف والاختلاف.

الخلاف في اللغة: هو المتضادة، وخلف ضده قدام، والخلفة هي المصدر الاختلاف[iii]. وتخالف الأمران أي: اختلفا. الخلاف هو المخالفة ومنه قوله تعالى: "فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله" [iv]

الخلاف في الاصطلاح: هو طريقة تمكن من حفظ الأشياء التي استنبطها النحوي ومحاولة هدم الآراء التي تخالف ما استنبط تقوى وتستند ما توصل له.[v] والخلاف أمر طبيعي في حياة البشر وقد خلق الله الناس بعقول ومدارك متفاوتة إلى جانب اختلاف الألفية والألوان والأفكار والتصورات وكل هذه الأمور تفضي إلى تعدد الآراء وتختلف قائلها، وهذا دليل من أدلة قدرة الله تعالى البالغة. قال تعالى:" ولوشاء ربّك لجعل النّاس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربّك ولذلك خلقهم"[vi]

الفرق بين الخلاف والاختلاف:

فرق الكفوين بين الخلاف والاختلاف بقوله: الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا. والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفا. والاختلاف: ما أسند إلى دليل، والاختلاف من أثار الرحمة، والخلاف من أثار البدعة.[vii]

نشأة الخلاف النحوي:

يعد الاختلاف الروايات سببا من أسباب الخلاف النحوي، وذلك لأنّ الروايات اختلفت وتعددت حتّى في نشأة النحو من هو واضعه؟ وما هي أسباب وضعه؟ ولا نود أن نفصل في تلك الروايات لأنه يخرجنا عما نحن بصدده نحاول أن نبين كيف كان اختلاف الروايات حتّى في نشأة النحو وواضعه سببا من أسباب الخلاف النحوي.

تناول الأخبار المروية عن النحو وأوليته من وضعه؟ وما قيل في أسباب الوضع وراو كثرة الروايات واختلاف الأقوال في ذلك، فوقف بعضهم موقف الحائر المتردد، ووقف آخرون موقف الحذر المتشكك، ومر بعضهم بالموضوع في سرعة لا تتحمل المناقشة، ووقف آخرون يبحثون ويناقشون.[viii] وكان الأستاذ أحمد أمين أحد الذين وقفوا عند هذا الموضوع في كتابه "ضحى الإسلام" حيث يقول: "وأنا أخش أن تكون قصة أبي الأسود موضوعة" ولعل ما يرجح هذا الرأي أن الحكاية متعددة الأشكال والرواية. فمن قائل: " إنّ علي بن أبي طالب هو الذي أوعز إلى أبي الأسود بوضع النحو، ومن قائل: "إنّه عمر بن الخطاب، ومن قائل:" إنه زياد ابن أبيه"[ix]

ومن جانب السبب هو أيضا مختلف. ومن قائل:" إنّ سبب الوضع أنّ قارئا قرأ "لا يأكله إلا الخاطئين" بدل الضم ومن قائل:" إن قارئا قرأ " إنّ الله بريىء من المشركين ورسوله" ومن قائل: " إن ابنة أبي الأسود قالت " ما أحسنُ السماء" فقال نجومها، بدلاً من " ما أحسنَ السّماء " تريد العجب.

قال الأستاذ أحمد الأمين "قصة أبي الأسود موضوعة" بدليل تعدد الروايات "وقال: " والذي يطمئن إليه في نشأة النحو إنّه ظهر اللحن خشي العلماء على السلائق أن تفسد".[x]

نشأة الخلاف بين القدامى:

نشأة الخلاف النحوي: وعند ما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن أهلها سكان الجزيرة العربية وقبائلها التي بلهجتها نزل القرآن الكريم، وتداريبنها الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سببا في الوضع، وهو السماع عنها ولم يكن ما جاء بعد هاتين مدرستين إلا نتيجة ما خلفناه من مسائل وأراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.[xi]

تطور الخلاف:

إن تطور الخلاف وأشد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربية، وتمايزت مدرسة البصرة والكوفة في ذلك، واشتدت حدة الخلافات بينهما، إما بتأثير السياسة أو العصبية أو قبلية أو سعيا وراء العيش ورغد الحياة وخاصة إذا كانت المناظرات والمجادلات في بلاط خلفاء والأمراء. "وقصة المسألة زنبورة ليست ببعيد."[xii]ونعد هذا مما يؤيد صحة النحو وعافيته، وإذا نظرنا إلى مسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وجدناها كثيرة جدا ونشير كما أشار كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

أسباب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين:

فقد عرض عدد من الباحثين الأسباب التي غذت هذا الخلاف وأغنته سواء كان الخلاف بين المذهبين البصرة والكوفة أم بين رجال المذهب الواحد، ويمكن حصره على نقاط الآتية:

1- مصدر المادة اللغة: لقد كان المادة التي اعتمد عليها النحاة في ضبط اللغة ووضع أحكامها سببا بارزا من أسباب الاختلاف بين النحاة واللغويين حيث أنهم اختلفوا في تحديد المادة اللغة المعتمدة عليها وبناء العربية ذلك إن المسافة المكانية التي تكلمت العرب كانت عظيمة الاتساع إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها ويتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، ذلك مما دفع النحاة اللغويين إلى إلزامهم أنفسهم بشروط صارمة يزنون بها اللهجات الفصيحة، فأجازوا الاعتماد على لهجات قيس وتميم وأسد ثم هزيل وبعض كنانة، ومنعوا الأخذ عن غيرها من قبائل لخم وجذام و قضاعة وغسان و أياد و تغلب و بكر وعبد القيس وأزد وأهل اليمن وغيرها، ولا من حاضرة الحجاز لمجاورة هذه القبائل أمما تختلف لغاتها من العربية.[xiii]ولم يكن جميع النحاة ملتزمين بهذه القيود فربما خرج بعضهم عنها وأباحوا لأنفسهم اعتماد على لهجات قبائل منع الأخذ عنها، فالفراء نقل عن بعض قضاعة وأهل اليمن و بني حنيفة وغيرها من القبائل التي منع البصريون الأخذ منها.

2- **تطور المادة اللغوية:**

3- إغفال النحويين عن العامل الزماني كان أحد أسباب الخلاف بينهم وعاملا رئيسيا من عوامل التشعيب في أحكام اللغة وقواعدها ولحق كثيرا من ألفاظ اللغة وظواهرها اللغوية من التغيير في الحقبة التي سبقت استقراء المادة اللغة كالتغيير التي أصاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ونعم وبئس وليس، فأصبح للظاهرة الواحدة صوتان، واحد تمثل طور القديم وأخري تمثل طور الحادث.[xiv] وقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ والكلمات لأنها لا تنسجم وقواعدها التي أصّلوها فأحار بينهم جدل طويل وخلاف عميق.

4- نظام الجملة ومرونة التركيب: مما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية وطلاقتها، ولهذا كان العربي يرجع إلى طبعه وسليقته الفطري يقدم ويؤخر ويضمر ويحذف بدون أن يخضع من ذلك النظام المقيد وهذا سبب آخر من أسباب الخلاف بين النحاة جميعا يرجع إلى مسائل الخلافية كثيرة إلى التركيب اللغوي.

5- طبيعة الدراسة النحوية واختلاف مناهج النحويين: معنى ذلك افتراق سبل النظر التي أخذ بها النحويون واصطنعوها في ظواهر اللغة واستقرائها، فالنحوي كان يجتهد ويقدر من حسن اللغة يؤدي به إلى فهم العبارات فهما يختلف عن فهم غيره.[xv]فلجأ النحويون إلى استعمال العلة وسعوا إلى انتفاع ما لديهم من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالية على تفكيرهم فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق. بل مضوا يعللون تعليلات ويؤولونه تأويلات أبعدتهم في غير موضوع عن روح اللغة وفهم أساليبها وتطورها كان أكثر الخلاف بينهم وأشد جدالهم، هو قضية العامل وما يتصل به من تعليل من ذلك كثرة ما نجده من آراء انفرد بها النحاة المخصوصون تمشى مع ما يصل إليه ذهن كل نحوي من اجتهاد وما يتفق عليه من وجوه هيأتها سعة العربية.

6- المنافسة بين العلماء سبب من أسباب الخلاف النحوي: وقد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينما أحس الكسائي إن سيبويه يريد إلى بغداد ليناسبه في منزلته وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، وبرزت هذه بشكل واحد كما جاء المبرد إلى بغداد وفرق عن ثعلب تلاميذه في المسجد، وذلك مما أثار فيه غضبا لأنه شاركه في المنزلة العلمية.[xvi]

فهو إذا يظهر لنا في تعبيره روح ساخر من البصريين طور يفصل على عالم كوفي على آخر بصري بأسلوب عصبي ظاهر، وأحيانا يُخَطي البصريين صراحة، ولم يظهر هذا صراحة وواضحا إلا بعد ظهور طلاب المبرد وثعلب وهؤلاء لم ينتم معظمهم إلى البصرة ولا إلى كوفة.

وقوة الخلاف بين البصرة والكوفة نعدده هذا مما يؤكد صحة النحو وعافيته، وإذا نظرنا إلى مسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وجدناها كثيرة جدا، كما ذكر كما الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد ابن أبي الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- جواز العطف على الضمير المخضوض وامتناعاه اختلف نحاة البصرة والكوفة حول هذه القضية حيث أجاز نحاة الكوفة ومنعها نحاة البصرة.

رأي البصريين: ذهب البصريون إلى امتناع الغطف على الضمير المخفوض:

2- أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيئ الواحد فإذا عطفت على الضمير فكأنما عطفت الاسم على الحروف الجار وعطف لاسم على الحروف لا يجوز.

3- منهم من قال: إنّ الضمير صار عوضا عن التنوين فينبغي ألا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين.

مثل: لا يجوز أن تقول " مررت بزيد وبك" كما لا يجوز أن تقول: " مررت بك وزيد"

رأي الكوفيون:

يرى الكوفيون إنّ العطف على الضمير المجرور جائز. وأيدوا رأيهم بشواهد القرآنية. ومن ذلك قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تسائلون به والأرحام" بالنصب" و "بالجر" قرأ به حمزة الزيات من السبعة، وإبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن ثابت وطلحة بن مصرف وغيرهم. حيث عطف الأرحام على المجرور "به".

وفي قوله تعالى: "والراسخون في العلم إلى قوله: "وما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة" حيث عطف "المقيمين" على الضمير المجرور في " إليك" أو " من قبلك".[xvii]وقد ورد في أشعار العرب إذا تتبعت أيها القارئ ترى ذلك جليا.

نقد البصريون على الكوفيين نقدا بناءا حيث أخذوا حججهم واحدا بعد واحد قالوا إن قولهم، " والأرحام" ليس بمجرور بالعطف على الضمير المخفوض كما زعموا في "به" وإنما هو مجرور بالقسم وجوابه " إن الله كان عليكم رقيبا" وليس بمجرور أيضا بالباء المقدر التي حذفت لدلالة الأولى عليها. أي:" به والأرحام" وفي قوله: "الراسخون ..... والمقيمين " والمقيمين في موضع النصب على المدح على تقدير " أعني المقيمين" لافي موضع الجرّ وقد يكون العطف على "ما" الموصولة والتقدير بما أنزل إليك والمقيمين الصلاة.

واختلف الكوفيون في أنواع الإعراب فبينما جعل الجمهور النحويين أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم. وجعلها الكسائي وأكثر الكوفيون ثلاثة: الرفع والنصب والخفض. وجعلوا الجزم ليس بإعراب.[xviii]

هل الإعراب أصل في الأفعال؟

ينقل جماعة من النحويين عن الكوفيين اختلافهم مع البصريين في الإعراب، هل وهو أصل في الأسماء؟ ويذكرون أن مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الإعراب جيئ به لمعان لا تصح إلا في الأسماء، كالفاعلية والمفعولية والإضافية. فعلم أن الإعراب في الفعل محمول على إعراب الاسم وأن مذهب الكوفيين عموما أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال لأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني، مثلا: " لا تذهب إلى المدرسة وتركب الدرجة" بنصب "تركب" فأنت تنهى عن الجمع بين الفعلين في وقت واحد. وبجزمه بكون نهيك عنها مطلقا.[xix]

فعل الأمر معرب أو مبني؟ ظاهرة ما ينقله النحويون إن هذه المسألة من مسائل الخلافية الشهيرة بين البصريين والكوفيين ففعل الأمر مبني عند البصريين، معرب عند الكوفيين.[xx]

الخلاف بين القدامى والمحدثين في مسائل النحوية.

1-إلغاء نظرية العامل:

يعرف الجرجان العامل بقوله "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[xxi] وقسمه النحاة إلى نوعين عامل لفظي ومعنوي، وذكر النحويون أن بعض العوامل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، مثل: "مررت بزيد" وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به مثل: "رفع المبتدأ" بالابتداء ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم والعامل المعنوي هو الذي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولاوجود له في ظاهر الكلام وهي موضع الاختلاف بين النحاة." وتقع العوامل المعنوية عند البصريين في شيئين، رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع وعند الأخفش رافع الصفة"[xxii] ويرى النحويون أن العامل اللفظي هو الأصل لأنه محسوس يدرك بالسمع ولذلك دخل جميع العوامل من الأفعال والحروف والأسماء، لكنها ليست متساوية في العمل.

ويرفض ابن مضاء القرطبي نظرية العامل ويدعو إلى تخليص النحو العربي منه وقال:" ويجد أنه مما يستغني النحو عنه ولكن النحويين أجمعوا على الخطأ فيه, ومن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي, وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي"[xxiii]قال ابن جني: "ويسخر ابن مضاء من النحويين بعد أن يورد أراء هم في العامل بقوله "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل"[xxiv] ويرى شوقي ضيف أن ابن مضاء بتأثير من نزعته الظاهرة بهذا الكتاب على نحاة المشرق "ويتبع ابن مضاء في رفض لنظرية العامل شوقي ضيف, ولكنه لا يقدم تفسيرا بنظرية العامل ويتفق معه مهدي المخزومي لكنه يرى أن الفتحة علامة لكون الكلمة ليست مسندا إليه ولا مضافا,"[xxv]

2- إلغاء الإعرابي التقدير والمحلي:

يختلف النحويون في تحديد مفهوم واحد للإعراب وتباين تصوراتهم لاختلاف مفهومهم من غاية الإعراب، ومن خلال تعريفاتهم نعرف مدى قبولهم أو رفضهم للعامل يعرف الكفوي[xxvi] عند النحاة القدامى، "بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.[xxvii]وذكروا أن تفصيل لأشكال الإعراب عند عامة النحويين له معنيين:

1- عام وهو مقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه، فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي, وإن منع فإن كان في أخره فتقديري, أوفي نفسه فمحلي فالمانع من الإعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فإنه الحرف الأخير.

2- المحلي في الأسماء والمضمرات المبنية، كالموصولات والإشارات والأفعال الماضية والجمل والحروف. والتقديري في الأسماء التي في أخرها ألف المقصورة.[xxviii]ومما ذكر الزجاجي أهمية الإعراب, يقول:" إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضادة ومضافة إليها لم يكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت في

حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[xxix]مثل: "ضرب زيد عمرا "برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمر على أن الفعل واقع عليه, وإن قلت, "ضُرِبَ زيدُ" بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل مالم يسم فاعله وأن المفعول ناب منابه, وكذلك سائر المعاني جعلوا الحركات دلائل عليه, ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا شاءوا، أو المفعول عند الحاجة إلى ذلك وتكون الحركات دالة على المعاني ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابي التقديري والحلي وأيده في ذلك محمدي مخزومي, وقال:" فلا داعي لأن يقال في مثل: "جاء الفتى" " الفتى" فاعل بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها المعذر ولافي مثل: "جاء القاضي" القاضي " فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل. يكتفى في مثل: "الفتى، القاضي " فاعل مرفوع فحسب"[xxx]

إلاّ أن المهدي يرى أن النصب علامة لكون الكلمة خارج نطاق الإسناد والإضافة ساوى إبراهيم مصطفى ومحمدي مخزومي بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل ويرى النحاة القدامى إن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.

إنّ النصب والجر يدلان على أن الاسم واقع موقع فضلة، وإن الجر للفضلات التي يفضي إليها الكلام بواسطة حرف أو بالحرف، وقد انتقد عز الدين مجدوب هذا التقسيم، وعده مأزقا وقعا في النحوي العربي.

الخاتمة:

إنّ هذا البحث جال فكره إلى ذكر تعريفات النحو لغة واصطلاحا وعرف الخلاف لغة واصطلاحا وذكر الفرق بين الخلاف والاختلاف في البحث، ثم ذكر نشأة الخلاف وتطوره بداية الخلافات التي جرت بين البصريين والكوفيين، وأسباب الرائد في حدوث الخلافات ونشأته، والنقدات الواقعة بينهم وأشار إلى دور المحدثين الذين واجهوا القدامى مواجه فعال في إلغاء بعض القواعد المعقدة التي يمكن استغناء عنها من المضمرات والتقديرات والإعرابيات المحلية. ونحو ذلك ثم أردف أخيرا بذكر.

الهوامش والمراج

[i]-الزم خشري, التخميري شرح المفصل في صنعة الإعراب, ج1- ص 5. طبع: دار الكتب العلمية طبعة الأولى.

[ii]- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ, لسان العرب ج- 12- ص471 . الناشر: دار صادر – بيروت, الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

[iii]- جمال محمد سعيد حمد, اختلاف المدارس النحوية وأثره في تعقيد النحو العربي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه, جامعة الخرطوم الدراسات العليا كلية التربية, قسم اللغة العربية. ص 2. سنة 1428هـ 2006م.

[iv]- سورة التوبة أية 81.

[v]- جمال محمد سعيد حمد, اختلاف المدارس النحوية وأثره في تعقيد النحو العربي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه, جامعة الخرطوم الدراسات العليا كلية التربية, قسم اللغة العربية. ص 2. سنة 1428هـ 2006م

[vi]- المرجع السابق ص 3.

[vii]- عبد النبي محمد هيبة جعفر, اختلاف النحاة ثماره وأثاره في الدرس الدرس النحوي, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية جمهورية السودان جامعة ام درمان الإسلامية, كلية اللغة العربية ص 3. قسم النحو والصرف واللغويات. سنة 1430- 1431. 2009- 2010م.

[viii]- المرجع السابق 40.

[ix]المرجع السابق 41.

[x]- المرجع السابق ص41.

[xi]- الدكتور محمود حمد الجبائي الخلاف النحوي الكوفي ص 18.مطبعة خليل فلسطين سنة 1416هـ.

[xii]المرجع السلابق ص 20.

[xiii]- الدكتور محمود حمد البجائي الخلاف النحوي الكوفي ص 18.مطبعة خليل فلسطين سنة 1416هـ.

[xiv]- المرجع السابق ص 19.

[xv]المجع السابق والصفحة

[xvi]المرجع السابق والصفحة

[xvii]جمال محمد سعيد حمد إختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو العربي بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم الدراسات كلية التربية قسم اللغة العربية لنيل شهادة الدكتوراه ، سنة 1426هـ 2006م.

[xviii]- الدكتور حمدي محمود الجبائي, الخلاف النحوي الكوفي. ص 76. مطبعة الخليل فلسطين, سنة 1- شوال- 1417هـ.

[xix]- المرجع السابق والصفحة.

[xx]المرجع السابق والصفحة.

[xxi]- الدكتور جنان التميمي, النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة, الناشر: دار الفارابي بيروت لبنان, الطبعة الأولى سنة 2013م. ص46.

[xxii]- المرجع السابق ص 47.

[xxiii]- المرجع السابق ص 48.

[xxiv]- المرجع السابق نقلا من الرد على النحاة لابن مضاء.

[xxv]- المرجع السابق نقلا من النحو العربي نقده وتوجيه, ص 81. لمخزومي مهدي.

[xxvi]- الكفوي: هو ابو البقاء أيوب بن موسى الحسيني.

[xxvii]- االرجع السابق, ص53. نقلا من الحجلان خالد بن صالح إتجاحات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين, رسالة الماجستير جامعة ملك سعود الرياض, سنة 1420هـ ,1999م.ص 4.

[xxviii]- الدكتور جنان التميمي, النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة, الناشر: دار الفارابي بيروت لبنان, الطبعة الأولى سنة 2013 م. ص 54.

[xxix]- المرجع السابق والصفحة.

[xxx]الرجع السابق ص 56.

30- لابن مضاعة عباس أحمد بن عبد الله, الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف.

31- البرو فيسور علي نائب سويد قسم اللغة العربيية جامعة بايرو كنو صور من أسباب مشاكل النحو العربي دراسة وتوجيه.

32 - شوقي ضيف, المدارس النحوية, طبع الأصلية دار المعارف, طبعة الحادية عشرة